مجلس الوزراء: التوسع بالاستثمار والإنتاج في القطاعين العام والخاص أهم أولويات العمل

الوطن

استعرض مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس واقع الصناعات الزراعية والإجراءات المتخذة لتعزيز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي ورفع مستوى كفاءة الأداء وزيادة الإنتاج وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وأكد أهمية الاستثمار الأمثل للموارد المحلية في التصنيع الزراعي وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه ووضع قائمة تشمل الفرص الجاذبة للمستثمرين.

واعتبر المجلس أن التوسع بالاستثمار والإنتاج في القطاعين العام والخاص يشكل أهم أولويات العمل بالتوازي مع زيادة المساحات المستصلحة وإدخال مساحات جديدة في الري والاستثمار الزراعي، وشدد على التوسع في زراعة الشوندر السكري والقطن ومختلف المحاصيل وإعادة تأهيل كل المباقر في مختلف المحافظات للاستفادة القصوى من إنتاجها.

ووافق مجلس الوزراء على تخصيص قطعة أرض من منطقة عين الكروم بمحافظة حماة لإقامة منطقة صناعية تخصصية بالصناعات الزراعية، كما

وافق على إبرام عقد لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل صومعة تل بلاط في حلب بطاقة تخزينية تبلغ ١٠٠ ألف طن من القمح.

ولفت المهندس عرنوس إلى أهمية تعزيز مبدأ مقايضة السلع والمواد الأساسية مع شركاء التعاون الدولي والشركات الصديقة بما يحقق المصلحة الوطنية ويؤمن جزءاً من حاجة السوق المحلية من عدد من المواد، كذلك ضرورة الاستمرار بإعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية ووضعها بالخدمة للاستفادة منها في مجال شحن البضائع والمنتجات ونقل الركاب بين المحافظات، موضحاً أهمية إقامة المزيد من مواقع السياحة الشعبية وتزويدها بالخدمات اللازمة بما يحسن حركة السياحة الداخلية.

واطلع المجلس من وزير الاتصالات والتقانة حول آخر المستجدات في ملف تنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية، حيث تم تأكيد ضرورة المضي بإنجاز التحول الرقمي والتعاون من جميع الوزارات في تقديم البيانات والدراسات الخاصة بالتحول في الخدمات التي تقدمها وتأمين البنى التحتية اللازمة لإنجاز الإستراتيجية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة إلكترونياً على المستوى الوطني.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل بعض مواد القانون الخاص بمواقع العمل السياحي بهدف تحديد وضبط المخالفات وضمان تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين، وطلب من جميع الوزارات والتشاركية معهم في اتخاذ القرارات كجزء من منظومة العمل العام، إضافة إلى تعزيز التواصل مع الجمعيات والمؤسسات المتخصصة في الدراسات والشؤون الاقتصادية والاستفادة من الآراء والدراسات التي تصدر عن هذه المؤسسات بهدف تضافر كل الجهود لتحسين واقع الاقتصاد الوطني.

ووافق مجلس الوزراء على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

عن ارتفاع الأسعار غير المسبوق

فضلية لـ«الوطن»: تغييرات سعر الصرف لا تبرر ارتفاع الأسعار بأكثر من ٢ بالمئة

الوطن

بين الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عابد فضلية في تصريح لـ«الوطن» أن النشاط الاقتصادي العالمي في الحروب يعاني من بطء وصعوبة في حركة التجارة الخارجية وغلاء في تكاليفها، حيث تقل التوريدات من البضائع وترتفع إيجارات شحن البضائع وأجور التأمين ويصبح هناك تعطل جزئي للاقتصاد العالمي، وفي هذه الحالة ترتفع الأسعار بشكل طبيعي ويصبح انسياب السلع والخدمات وتحويل الأموال معرقلاً وأغلى من الأحوال الطبيعية.

ولفت إلى أنه بعد بدء الحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت الأسعار في كل دول العالم ومنها سورية التي أضيفت لها أسباب عالمية خارجية إضافية فضلاً عن المشاكل الداخلية والحرب والحصار والعقوبات والإجراءات القسرية التي تتخذ بحق الشعب السوري.

وأشار فضلية إلى أن تغييرات سعر الصرف التي حدثت خلال الأسبوعين الماضيين لا تبرر ارتفاع الأسعار إلا بنسبة ٢ بالمئة أو قد لا تبرر ارتفاعها أبداً، والسبب الحقيقي وهو ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وغير المستورة بسبب الوضع العام والوضع الاقتصادي والوضع العالمي والخوف.

وأوضح فضلية أن حوالي نصف القوى العاملة في سورية تعمل في القطاع العام ويحصلون على أجور محدودة اليوم، وكل أصحاب الدخل المحدود سواء أكانوا يعملون في القطاع العام أم في القطاع الخاص – والذين تعتبر نسبتهم محدودة بالنسبة للقطاع العام – دخلوا اليوم مرحلة تحت خط الفقر، وأن الأسعار ارتفعت نتيجة الفوضى وضعف الرقابة ، مشيراً إلى أن التاجر الذي تم مفاجئته من التموين ويدفع اليوم أجور شحن مرتفعة حالياً وإيجارات مرتفعة سيعكسها على سعر المنتج النهائي إلى أن وصلنا إلى حد أصبح فيه أعلى دخل لذوي الدخل المحدود لا يستطيع أن يغطي احتياجاتهم بالحد الأدنى لكامل الشهر إلا بصعوبة كبيرة.

بدوره يرى عضو غرفة تجارة دمشق فايز قسومة لـ«الوطن» بأن هناك عدة مشكلات أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق حالياً منها مشكلة صعوبة انسياب البضائع إضافة لعدم توافر حوامل الطاقة، لافتاً إلى أن شركات الصرافة تتأثر حالياً بتمويل استيراد البضائع للتجار من أجل عدم الضغط على الدولار الأمر ما أدى إلى فقدان بعض المواد من السوق مثل حبيبات البلاستيك ومواد أخرى ما سبب بارتفاع أسعار بعض المواد.

وأكد أن أجرة السيارة المحملة للبضائع من حلب إلى دمشق أصبحت اليوم بحدود مليوني ليرة ، مشدداً على ضرورة أن تقوم الحكومة بتأمين حوامل الطاقة بأي طريقة وفي حال هناك صعوبة بذلك يجب الاستعانة بالقطاع الخاص ولا بجوز أن يصبح سعر ليتر البنزين في السوق السوداء بحدود ٦ آلاف ليرة.

العقاري ينفي إيقاف استقبال الودائع.. ورفع سقف قروض شراء المسكن قيد النقاش

عبدالهادي شباط

نفى مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عدم قبول الودائع لدى العقاري مؤكداً أنها مستمرة من الجهات العامة والخاصة باستثناء بعض الودائع ذات القيمة المالية العالية، وأن سقوف القروض السكنية (شراء مسكن) لا تزال ٥٠ مليون ليرة، لكن تعديل هذا السقف ورفعه قيد العرض والنقاش مع مجلس الإدارة ويمكن اتخاذ قرار بذلك خلال الشهر الجاري، كذلك فإن سقف قرض الجمعيات السكنية ١٠٠ مليون ليرة ويمكن لأي جمعية الحصول عليه وفق المحددات والمعايير المعمول بها، في حين يخضع سحب ودائع هذه الجمعيات لسقف السحوبات اليومية ولا جديد بمعدلات الفائدة ولم يرد جديد بذلك للعقاري.

وكانت سيولة العقاري حسب بيانات مالية نشرتها «الوطن» تجاوزت ٥٠٠ مليار ليرة مع نهاية العام الماضي ٢٠٢١ وتجاوز حجم الودائع ٦٥٠ مليار ليرة منها ٥٠٠ مليار ليرة على شكل حسابات جارية و٨٠ مليار ليرة ودائع لأجل و٧٠ مليار ليرة على شكل حسابات توفير.

بينما يواصل المصرف وفقاً لنظام عملياته تنفيذ نشاطه التمويلي وتقديم القروض بكل أنواعها ولاسيما قروض الاستثمار لتمويل المشاريع التنموية وشراء المساكن والترميم والإكساء وهناك حالة مرونة كبيرة لدى المصرف في التعاطي مع طرح المنتجات المصرفية وتعديل السقوف وفق أبحاث السوق وحالة الطلب وفق هذا الإطار أبدى المصرف مرونة لجهة منح قرض الترميم.

وأعتبر على أنه رغم الظروف القاسية والصعبة التي تواجه عمل المصرف فإنه قد حقق أرباحاً جيدة خلال الفترة الماضية بعد أن تم تشكيل المؤونات المطلوبة للديون المشكوك في تحصيلها.

وتم إنجاز الربط بصورة نهائية مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، وتم إطلاق الخدمة بالتنسيق والإشراف من مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وذلك بساعد السلطات النقدية في التحكم بإدارة الكتلة النقدية والسيولة، ويخفف من الحاجة للنقد كما سيخفف من إتلاف العملة جراء الاستعمال، وسيساعد في الحد من بعض مظاهر الفساد والابتزاز التي قد يتعرض لها المواطن.

وأوضح على أن المصرف العقاري كباقي مؤسسات الاقتصاد السوري «الخدمية والإنتاجية» يعمل في ظروف عمل قاسية جداً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية وعدم توافر الاعتمادات المالية الكافية إضافة لنقص الكوادر البشرية تحديداً من الفئة الأولى والرابعة «سائقين وعمال تغذية» ونقص في عدد السيارات لزوم عمليات التغذية وكل ذلك مع حالة من الركود الاقتصادي الشديد الذي يسيطر على الاقتصاد السوري والانخفاض في سعر صرف الليرة ما أدى إلى ارتفاع قيمة الديون المتعثرة والمحولة مع إنجاز معظم ملف القروض المتعثرة، كما أن منح التسهيلات الإئتمانية وطبيعة المنتجات وسقوفها يراعي حالة التضخم العامة وتوجهات السياسة النقدية وأولويات الحكومة في التمويل ومنه رفع سقوف القروض السكنية بعدما فقدت معظم سقوفها السابقة قيمها الشرائية في السوق وكل ذلك يأتي على التوازي مع دراسة ومع النظر في الدخول المتاحة للمواطنين وقدرتهم على الاقتراض وعدم الدخول في مخاطر إئتمانية.

استثمار إيراني روسي إماراتي في دمشق

مدير عام هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: مشروعات طاقة متجددة وتدوير نفايات ونفتقد للمشروعات الزراعية

هناء غانم

بحث مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب مع عدد من الشركات الإيرانية إمكانية إقامة مشروعات استثمارية في سورية، وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أنه تمت مناقشة تطبيق المشروعات المطروحة على قانون الاستثمار الجديد ١٨ الذي يهدف إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة ومناسبة للمستثمرين كما أنه يشكل فرصة مهمة يمكن لرجال الأعمال والمستثمرين الإيرانيين الاستفادة منها موضحاً أن هذا القانون يقدم الكثير من الإعفاءات والمزايا للمستثمرين ويشكل فرصة مهمة أمام رجال الأعمال والمستثمرين للاستفادة منه وخاصة أن هناك العديد من التسهيلات والمحفزات المتاحة أمام المشروعات المطروحة من الجانب الإيراني ذات الأهمية الكبيرة خاصة الصناعية منها ولاسيما تدوير النفايات واستخدامها في الطاقات المتجددة مشيداً بأهمية إقامة هذه المشروعات وكيفية استخداماتها سواء في توريد الكهرباء أم الغاز أو أي منتج سيتم العمل من خلاله، موضحاً أن الشركات الإيرانية تعمل خطوة بخطوة حيث تقدمت بالدراسات وسيتم الاطلاع عليها لمتابعتها.

من جهة أخرى بيّن دياب أن هناك شركات روسية أيضاً تدرس إمكانية إقامة مشروعات استثمارية في سورية كذلك هناك مشروعات مطروحة مع رجال أعمال من الإمارات لإقامة مشروعات للطاقة المتجددة بالتعاون بين رجال أعمال سوريين وإماراتيين وقد تم تقديم المشروعات ويتم حالياً التنسيق مع وزارة الكهرباء لبحث إمكانية إقامتها، لافتاً إلى أن ما نفتقده هو المشروعات الزراعية، علماً أنه تم طرح العديد من الفرص للاستثمار في الزراعة ولدينا مشروع للتصنيع الزراعي يتم حالياً استكمال تراخيصه وآخر لإنتاج العسل.

مدير عام هيئة الاستثمار أوضح أن هناك عدداً من المشروعات المهمة الممنوحة إجازة استثمار منذ بداية العمل لتندرج تحت قانون الاستثمار الجديد قد بلغ عددها نحو ٢٣ مشروعاً بكلفة تقديرية (١.٢٤٦) تريليون ليرة سورية بحيث توفر نحو ١٨٤٦ فرصة عمل، وتشمل مجالات صناعة الحقن الطبية والأقنعة البلاستيكية وإنتاج المذيبات والمواد الأولية للمبيدات الحشرية والدهانات وإنتاج الكحول الإيتيلي الطبي والزيوت والسمنة والزبدة النباتية وإنتاج خيوط أكريليك وخيوط ممزوجة وتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة (الكهروضوئية) وإنتاج حليب الأطفال الرضع وصناعة بودرة السيلكا من الرمال الكوارتزية وإنتاج الأدوية البشرية وصناعة الأسمدة الفوسفاتية والمنظفات والبودرة والصابون والمواد المعقمة والمطهرة.

ما هو أثر قرار الإدخال المؤقت للبضائع إلى المناطق الحرة

درويش لـ«الوطن»: القرار يساهم في زيادة إيرادات خزينة الدولة وتشغيل المرافئ السورية

رامز محفوظ

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أمس قراراً سمحت بموجبه بشحن وإدخال البضائع غير الواردة بنودها الجمركية الثمانية في تعليمات وزارة الاقتصاد رقم (٣١٠٠/١٠/٦٥٥٣ تاريخ٢٠١٧/٩/١١ كلياً أو جزئياً وهي: (حجر الرخام بأنواعه والحديد بأنواعه والأعلاف بأنواعها والأخشاب بأنواعها والفحم الحجري والبترولي بأنواعه) من جميع البنود غير الواردة في الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد، وذلك إلى داخل المناطق الحرة السورية وإلى المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بقصد تخزينها أو إيداعها في المناطق الحرة لسوقها لاحقاً ترانزيت خارج القطر.

وكلف القرار المؤسسة العامة للمناطق الحرة ومديرية الجمارك العامة والمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بكل واحدة منها في حيثيات هذا القرار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش أن الهدف من القرار استعادة دور المناطق الحرة في حركة الترانزيت والتبادل التجاري الذي يعتبر الشريان الرئيسي لاستمرار عمل المناطق الحرة، بحيث تكون هذه المناطق مخزناً إستراتيجياً للبضائع لتأمين متطلبات دول الجوار إضافة إلى تشغيل المرافئ السورية وتنشيط خدمات النقل والترانزيت.

وأضاف درويش بان القرار يساهم كذلك في زيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة من خلال زيادة إيرادات كل من وزارة النقل والمناطق الحرة ومديرية الجمارك العامة.

وتضمن القرار التأكيد على أن السماح بإدخال هذه البضائع يترافق مع الاستمرار بالحصول على الموافقات الخاصة لبعض المواد اللازمة من الجهات العامة المختصة للتصريح وقمع جميع المخالفات المكتشفة من قبل أمانة جمارك العبور قبل تسيير البضاعة من خلال إبراز وثائق صادرة عن المؤسسة العامة للمناطق الحرة أو المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة وهي سجل تجاري مصدق حديثاً أو كتاب لا مانع من بأن البضاعة التي ستقصد المنطقة الحرة المحددة، سيتم إخراجها لاحقاً إلى خارج القطر، وهي ليست للسوق المحلية، إضافة للعمل على إخضاع البضائع المراد سوقها وشحنها إلى المناطق الحرة لإجراءات البيانات الجمركية التفصيلية نفسها، وهي وجوب التصريح في بيانات العبور عن البند الجمركي للبضاعة على مستوى ثمانية أرقام والكشف التفصيلي للتحقق من مطابقة البضاعة للتصريح وقمع جميع المخالفات المكتشفة من قبل أمانة جمارك العبور قبل تسيير البضاعة من خلال إبراز وثائق صادرة عن المؤسسة العامة للمناطق الحرة أو المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة وهي سجل تجاري ومصدق حديثاً أو كتاب لا مانع من إيداع البضاعة في المنطقة الحرة مقصد البضاعة.

واشترط القرار وجوب تدوين عبارة على بيان الترانزيت تتضمن بأنه «لا يسمح بوضع البضاعة موضع البيان بالاستهلاك المحلي عملاً بتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية» إضافة إلى استيفاء رسم العبور والكشف عليها عند إعادة إدخالها إلى المنطقة الحرة بشكل مشترك بين الجمارك والمنطقة الحرة والتأكد من تعدادها ومطابقتها للوثائق وتقريغها.

كما طالب القرار مديرية الجمارك بوضع ضوابط لعملية ترفيق البضائع جمركياً لضمان عدم تسرب البضاعة إلى السوق المحلية وتطبيق التعليمات الخاصة بالترفيق الجمركي.